

كلمة الدكتور فرنسوا سمعان باسيل
رئيس جمعية مصارف لبنان
في حفل إفتتاح "منتدى الاقتصاد العربي"
فندق انتركونتيننتال فينيسيا
2 نيسان/ابريل 2009

دولة رئيس مجلس الوزراء راعي هذا المنتدى،
أصحاب المعالي والسعادة والسيادة،
أيها الضيوف والحضور الكرام،

من دواعي سرورنا أن يتجدد هذا اللقاء السنوي لمنتدى الاقتصاد العربي، وأن ينعقد هذا المنتدى للمرة السابعة عشرة في عاصمتنا بيروت. وإنا نرحب بجميع المشاركين، ضيوفاً أَعْزَاء، تربطهم بلبنان أوثق علاقات الصداقة الشخصية، والتعاون الاقتصادي والتعامل المهني البناء. واللبنانيون جميعاً، بلا استثناء، لا ينسون للدول العربية الشقيقة ووقاتها المشرفة إلى جانب لبنان في زمن المحن والشدائد. فأهلاً بكل أخ عربي في ربوع وطننا الحبيب.

أيها السيدات والسادة،

إن الأزمة المالية العالمية التي تشغل بال الحكومات والمجتمعات في مختلف انحاء المعمورة خلقت تحديات وفرصاً في آن واحد، وذلك على مستويين : مستوى الاقتصاد، ومستوى القطاع المصرفي والمالي.

فعلى الصعيد الاقتصادي، اتضح للمراقبين والمعنيين بهذه الأزمة، منذ نشوبها قبل تسعة أشهر، أن الأسواق بآليات عملها غير قادرة وحدها على محاصرة الأزمة ومعالجتها وتخطيها، وأن ثمة حاجة واضحة بالتالي لتدخل منظم وكثيف ومتعدد الأبعاد من قبل الحكومات والسلطات العامة. لذا، لم تدخر الدول المتقدمة والناشئة أي جهد ممكن للتصدي لهذه المعضلة، عبر التشاور والتنسيق على محورين اثنين : الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي. ومن الطبيعي ألا تظل الدول العربية التي هي جزء حيوي من هذا العالم ومنخرط في العولمة، خارج هذا المنحى التدخل الحكومي.

بيد أن الدول العربية فنتان: فئة قادرة على التدخل وفئة غير قادرة على ذلك. فالفئة الأولى تملك موارد او فوائض مالية، كدول مجلس التعاون الخليجي مثلاً، وقد وضعت برامج دعم اقتصادي لمساندة الطلب الاستهلاكي والاستمرار في تمويل وتنفيذ مشروعات البنى التحتية، كما اعتمدت، في الحقلين المصرفي والمالي، مجموعة اجراءات تضمنت تسهيلات للمصارف المحلية المحتاجة الى سيولة، وبقاوة من الضمانات لأموال المودعين مقرونة بسياسة فوائد مخفضة.

أما الفئة الثانية من الدول، فهي تلك التي تفقر الى الموارد او الفوائض المالية التي تمكنها من التدخل بسرعة وفعالية، خصوصاً وأن معظمها يعاني من عجوزات متراكمة في مآلتيه العامة. وهنا يترتب على القطاع الخاص في هذه الدول، ومنها لبنان، مسؤولية مضاعفة الجهود الرامية الى تطوير الأعمال ومتابعة المشاريع الإنمائية وتشجيع الاستثمارات الجديدة، سيما وأن فرص الاستثمار المجزي متاحة في قطاعات عدة واعدة. يضاف الى ذلك أن المردود على مخاطر هذه الاستثمارات في دولنا لا يزال، حسبما أثبتت التجربة، أفضل من المردود على المخاطر في الأسواق المتطورة، حيث تعرضت توظيفات مجتمع الأعمال العربي لخسائر فادحة يُكشَف النقاب عنها تباعاً. وقد تراوح هذه الخسائر حسب المعطيات المتفرقة والمعلنة حتى اليوم ما بين ربع وثلاث التوظيفات في مختلف الأصول المالية المتداولة في الأسواق العالمية.

أيها الأصدقاء والضيوف الكرام،

معلوم أن القطاع المصرفي اللبناني، على غرار العديد من القطاعات المصرفية العربية، لم ينخرط في توظيفات بالأدوات والمؤسسات والأسواق المالية التي تعرّضت لمضاعفات الأزمة او انهارت من جرّائها.

ففي العام 2008، وكما في الأعوام القليلة الماضية، سجّلت ميزانيّات مصارفنا ونتائجها المالية معدلات نمو جيّدة، طمأنت المستثمرين والمودعين، المقيمين وغير المقيمين على السواء.

ونحن على يقين من أن إدارات مصارفنا، بالتعاون مع السلطات النقدية والرقابيّة، سوف تستمرّ، من جهة، في سياسة امتلاك سيولة عالية، خصوصاً بالعملات الأجنبية، وهي سياسة أثبتت صوابيّتها وجدواها. فنسبة إقراض القطاع الخاص الى ودائعه لدينا لم تتعدّ 32%.

ومن جهة ثانية، سوف تواصل مصارفنا ائبياع نموذج العمل المحافظ، وفق الأصول والقواعد المصرفية السليمة، التي يتحمّل البعض اليوم عواقب الابتعاد عنها، والتي يدعو المجتمع الدولي حالياً للعودة إليها.

أخيراً، لا شكّ لدينا في أن مناخ العمل والاستثمار في لبنان سيظلّ مئسماً بالهدوء والاستقرار، السياسي والأمني، قبيل وبعد الانتخابات النيابية المقرّرة في السابع من حزيران/يونيو القادم، لأننا نعوّل في ذلك على أصالة ووعي الشعب اللبناني، الذي استخلص العبر من معاناته المديدة ومحنه الأليمة المتكرّرة، والذي بات يدرك أن خلاص وطنه ورفاهية أبنائه رهن بالاستقرار وحده. ونحن نعتنم هذه المناسبة لدعوة اللبنانيين الى المشاركة بكثافة في الاستحقاق الانتخابي القادم، لا تصويتاً فحسب بل انتخاباً أيضاً، والانتخاب يعني حسن اختيار الشخص المناسب للموقع المناسب، ويعني مساهمة الرأي العام بوعي ومسؤولية في مسيرة بناء الدولة القادرة، دولة الحق والعدل والقانون والمؤسسات التي ما زال اللبنانيون الطيبون يتطلعون إليها، والتي يأملون قيامها في هذا العهد الميمون الذي يحظى بثقة عارمة من الداخل والخارج.

كما أننا نعوّل على تعميق أجواء المصالحة والحوار بين الدول العربية الشقيقة، وهي أجواء تستجيب لتطلّعات شعوبنا الى النمو والتقدّم، ومن شأنها أن تنعكس حكماً وإيجاباً على الاوضاع في لبنان.

شكراً للجهات التي نظّمت هذا المنتدى، ومرحباً بكم جميعاً، مع تمنّياتنا لكم بالتوفيق والنجاح.

وشكراً لكم